الفصل الثانى

الأخلاق والدين وحقوق الإنسان

البيئة والمسئولية الأخلاقية

التنمية المتواصلة (المستدامة)

تنبه العالم إلى مخاطر الخلل البيئى الذى ينشأ عن أثر المجتمعات الإنسانية، وتوصل فى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (البرازيل - يونيو ١٩٩٢) إلى وضع أسس الصحة للعلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوى، أى بين التنمية والبيئة، موجزها فكرة التنمية المتواصلة (المستدامة)، وفيها ضوابط وحدود لسعى المجتمعات البشرية على الأرض وعملها على استنباط مصادر الثروة من عناصر البيئة.

يقول تقرير وضعته لجنة دولية خاصة ونشر بعنوان (مستقبلنا المشترك) عام ١٩٨٧ أن التنمية المتواصلة (هى التنمية التى تلبى حاجات الحاضر (الجيل الحاضر) دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم). حتى قيل إن علينا أن ندرك أننا لا نملك الموارد المتاحة إنما هى سلفة من الأبناء والأحفاد.

تضع التنمية المتواصلة ضوابط أخلاقية لمدى استغلال هذه الموارد الطبيعية، سواء الموارد غير المتجددة (خامات المعادن والوقود الحفرى.. الخ) أو المتجددة (المراعى والمصايد والمزارع، .. الخ). هل نستخرج من باطن الأرض خاماتها الحفرية (مختزنة فى غضون العصور الجيولوجية القديمة) بأقصى ما نستطيع وتتيحه لنا قدراتنا التكنولوجية؟ هذا استنزاف لموارد ما يؤخذ منها لا يعوض، حتى إذ جاء جيل أولادنا وأحفادنا وجدوا حقول البترول ناضبة، وطبقات الفحم نافدة، ورواسب الحديد والنحاس وغيرها من المعادن وقد (ذهبت) ضوابط الأخلاق التى تنطوى عليها فكرة التنمية المتواصلة (المستدامة) تنادى بأن نأخذ من هذه الموارد بما يكفى لمقابلة الاحتياجات الأساسية والمشروعة، وأن نتوخى فى الحصول عليها تقنيات ذات كفاءة لا تبدد الموارد بحيث يكون الناتج أكثر من أقل كمية من الخام، وأن تكون تنمية الموارد غير المتجددة فى إطار زمانى ممتد ليفى بحاجات الأجيال القادمة. بين أيدينا مثال بالغ الوضوح فى استغلال موارد البترول فى مناطق إنتاجه، استنزاف وليست تنمية مستدامة.

مثل هذا يقال بشأن تنمية الموارد المتجددة، أى النظم البيئية لمنتجة للطعام وخامات الصناعة. هل نحصد الحد الأقصى من عطاء لأرض أو المياه، فيكون الصيد الجائر والرعى الآرم والتقطيع الذى يدمر الغابات، أى الذى يزيد على قدرة النظام البيئى على

التعويض، فتتدهور مصايد الأسماك وتتدنى إنتاجيتها (على نحو الحاصل فى بحيرة ناصر ومنطقة الخليج العربى) وتتدهور المراعى وتفقد قدرتها على إنتاج الكتلة الحية اللازمة لرعى الحيوان (على نحو ما يحدث فى مناطق المراعى فى القارة الإفريقية «قضية التصحر»). ضوابط الأخلاق التى تنطوى عليها فكرة التنمية المتواصلة (المستدامة) توصى بأن تدار هذه النظم البيئية المنتجة بما لا يضر بصحة أدائها، أى قدرتها على العطاء المتواصل، وبما يصون عناصرها وتفاعلاتها البيئية من التدهور.

موجز ذلك: هل ننفق فى حدود عائد رأس المال ، أو نبسط أيدينا ونتجاوز هذا الحد ونستنزف رأس المال؟

مسألة ملكية الأرض

يواجه المجتمع المصرى قضية رئيسية تتصل بمفهوم ملكية الأرض. هل المالك حر حرية مطلقة، أم هى حرية تضبطها مصلحة الجماعة؟ هل مالك الأرض حر فى أن يزرعها أو يتركها بورا أو يقسمها إلى أرض للبناء أو يجرف تربتها ويحولها إلى طوب بناء، أم أن للمجتمع حقوقا ومصالح، وأن هذه المصالح تتقدم المصلحة الضيقة للفرد المالك. القوانين المصرية ترد على هذا السؤال بأن الملكية تكون فى حدود مصلحة الجماعة، وتمنع تصرف المالك بتحويل أرضه إلى مبان أو تجريف التربة وتحويلها إلى خام لصناعة الطوب. هنا نذكر أن القانون وحده وسلطة التنفيذ وحدها لا تكفى، إنما

يعتمد الأمر على الشعور العام بمسئولية الفرد تجاه الجماعة، وأن يكون الالتزام نابعا عن اقتناع أخلاقى.

هذه مسألة من المسائل البيئية العديدة التى تعتمد على إشاعة الوعى والتربية الاجتماعية السليمة، وهى مسألة هامة، ذلك أننا نلاحظ أن قوانين هامة تصدر دون أن يتحقق لها غير الحد الأدنى من التطبيق الذى لا يدفع الضر ولا يجلب الخير. القانون ينبغى ن يكون تعبيرا عن اقتناع عام، لتكون الاستجابة التلقائية أساس مراعاة تطبيقه. إن لم يكن الأمر كذلك فينبغى أن يسبق إصدار القانون برنامج للتوعية بما يقصد إليه، حتى يتألف اقتناع عام بأهمية الأمر ويحتشد له التأييد والتعضيد الجماهيرى، وتكون الاستجابة للقانون ومراعاة أحكامه السند الرئيسى للتطبيق. هذا دور مؤسسات المجتمع المدنى فيما قبل صدور القانون وفيما بعد صدوره.

قضية الأرض فى مصر لها سمات خاصة. الأرض فى مصر نوعان:

(١) أرض وادى النيل والدلتا، وهى المعمور المصرى، تبلغ مساحتها أقل من ٤٪ من جملة الحيز المصرى.

(٢) أرض الصحارى الشرقية والغربية وسيناء وتبلغ مساحتها ٩٦/ من جملة الحيز المصرى.

وقد أنفق الشعب المصرى من جهده وعرقه وثروته فى غضون الخمسين سنة الماضية الكثير بهدف توسيع رقعة

الأرض الزراعية والاقتراب من تحقيق الأمن الغذائى. وتبلغ الأراضى الجديدة المستصلحة أكثر من ١,٥ مليون فدان من الأراضى الصحراوية فى تخوم الوادى والدلتا والأراضى الملحية فى شمال الدلتا (جنوب بحيرات المنزلة والبرلس وادكو). هذا جهد وطنى بالغ اعتمد على تنمية موارد النهر ببناء السد العالى، وتنمية موارد المياه الجوفية، وتطوير نظم الرى. ولكنا فى المقابل خسرنا حوالى المليون فدان من أجود الأراضى الزراعية وأخصبها نتيجة التغول العمرانى للمدن والقرى جميعا. لقد كسب أفراد نتيجة تحول الأرض الزراعية إلى أرض مبان، ولكن الأمة خسرت بنقص الطاقة الوطنية فى مجال الإنتاج الزراعى. هكذا تبرز أهمية فهم حدود الملكية، وتحول هذا الفهم إلى ضابط أخلاقى للسلوك.

الموارد المشتركة

كثيرا ما يشترك الناس – فى الحيز المحدود أو الحيز الممتد – فى مصدر من مصادر الثروة الطبيعية، أمثلة الحيز الممتد:

(١)الأنهار الدولية التى يشارك فى حوض كل منها أكثر من دولة.

والأنهار الرئيسية فى منطقة الشرق الأوسط أنهار مشتركة: حوض نهر النيل تشارك فيه عشر دول، حوض دجلة والفرات كذلك.

(٢) التكاوين الحاملة للمياه الجوفية ، على نحو ما نعرف من امتداد طبقات الحجر الرملى النوبى فى دول شمال شرقى إفريقيا (مصر - ليبيا - تشاد - السودان).

(٣) بحيرات المياه العذبة ، على نحو ما نراه فى بحيرة فيكتوريا (الهضبة الاستوائية فى إفريقيا) وبحيرة تشاد، تشارك فى كل منها عدة دول.

(٤) البحار الإقليمية وأمثلتها البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود كتل فى الماء تشارك فيها عدة دول.

إدارة الموارد وصون نوعية هذه الموارد مسئولية مشتركة تستلزم التعاون والتعاضد والتكامل بين الشركاء. نشهد إقبال الدول على التعاون الإقليمى فى إطار البحار والبحيرات، ولا نشهد ذلك فيما يتصل بأحواض الأنهار، لأن دول المنابع تنزع إلى حب التميز على دول المصبات. هنا تبرز قضايا الشعور بالمسئولية الجماعية تجاه لجيران والشركاء، وهى أمور تتصل بالتربية الأخلاقية.

أما على مستوى الحيز المحدود، فنذكر أصحاب الحقول الزراعية التى تعتمد على قناة رى واحدة. البعض فى مأخذ الترعة والآخرون فى نهايتها. الماء محدود يكفى الاحتياجات الأساسية جميعا بالكاد. لو شعر أصحاب الحقول فى أول الترعة أن الماء متاح وأن لهم أن يغترفوا منه حتى يرووا، وجد أصحاب الحقول فى نهاية الترعة أن

حقولهم يتهددها العطش. تسعى وزارة الرى والموارد المائية إلى إيجاد تنظيمات تضم أصحاب الأرض فى حيز كل قناة رى، لتكون عليهم مسئولية إدارة المورد المشترك والعمل على إتاحة الماء بالعدل والكفاية. هذه توجهات رشيدة يتحقق لها النجاح وكفاءة الأداء فى ظل التحول الأخلاقى من الفردية إلى التعاضد والتكامل الاجتماعى.

مثل هذا يقال عن الحيز المشترك ومسئولية صون نوعية البيئة من التدهور والتلوث: تراكم القمامة، تزايد الضوضاء إلى غير ذلك مما شاع فى الحلل السكنية وخاصة فى المدن. العلاج يعتمد على شعور كل فرد بمسئوليته تجاه مشاركيه فى الحيز المحدود، وأن ينبع هذا الشعور من داخله فيكون من ضوابط السلوك التى تحفز سائق السيارة إلى إصلاح سيارته التى تنفث العوادم الضارة، وتحفز المسئول فى إدارة المرور عندما يكشف على السيارة قبل الإذن بتجديد ترخيصها أن يدقق فى مراعاة اللوائح وأن يتشدد فى تطبيق القواعد، وسيدة البيت التى تلقى القمامة إلى منور العمارة أو إلى الشارع، وصاحب المقهى الذى يطلق الراديو أو التليفزيون ليكون مصدر جلبة وضوضاء لحيز يتجاوز محله، والمدخن الذى لا يستجيب لطلب عدم التدخين فى وسائل النقل العام والقطارات، إلى غير أولئك جميعا. الوعى البيئى الذى يتحول إلى نازع أخلاقى أى ضابط من ضوابط السلوك، مسألة بالغة الأهمية تبرز أهمية التربية الأخلاقية للناس جميعا.

المسئولية العالمية

شاع الحديث عن (سفينة الفضاء الواحدة) وعن (القرية الكونية)، وغير ذلك من الكلمات التى تعبر عن أن البشر جميعا يعيشون فى حيز واسع، ضاقت أبعاده بالوسائل التكنولوجية للمواصلات والاتصالات، وتعبر كذلك عن المسئولية الجماعية للبشر جميعا. الروابط التجارية والاقتصادية بارزة المعالم، ولقد توصل العالم إلى إنشاء منظمة للتجارة العالمية تعمل على أن يصبح العالم سوقا مشتركة، ولكن الروابط البيئية ما تزال قاصرة.

الكرة الأرضية ومحيطها الحيوى ، أى حيز الحياة ، يتعرض لتهديد تغيرات بيئية شاملة مثل إمكان تغير المناخ نتيجة زيادة ملوثات الهواء، أو إمكان تدهور طبقات الهواء العليا حاملة الأوزون وهو الدرع الذى يقى الحياة على سطح الأرض من مخاطر بعض الأشعات الآتية من الشمس. هذه المخاطر وغيرها تتهدد العالم جميعا، وليس الذين ظلموا وتسببوا خاصة. تجاوز هذه المخاطر يحتاج إلى مشاركة الناس جميعا فى الدرء. ومشاركة الناس تعتمد على ما يدفعهم إلى الأداء السليم من نوازع الأخلاق وضوابط السلوك.

نحن فى حاجة إلى تطوير فى قدرتنا على الإسهام الفعال فى إدارة كوكب الأرض سواء فى الحيز الأكبر أو الحيز الأقل (الحجرة-

الحافلة – القطار – المجاورة السكنية) . لكل فرد دور يؤديه، وعلى كل فرد مسئولية ينهض بها. إذا صلح سلوك الفرد، صلح سلوك الجماعة.

هذا التطور فى السلوك يستلزم مراحل فى التفاعلات التربوية:

(١) التعلم، أى الإلمام بالمعارف المتصلة بالبيئة والتنمية وصحة المحيط الحيوى. التعلم معناه انتقال المعرفة من مصادرها إلى إدراك الفرد وفهمه، مثل ذلك انتقال المعرفة من الكتاب المرجع إلى مخ الإنسان وحافظته، كانتقال آية من المصحف إلى حافظة الفرد.

(٢) الفهم والاستيعاب، أى التفاعل بين المعارف وعقل الإنسان، بما فى ذلك الاختيار بين المعانى والقبول من بين الصور.

(٣) الاقتناع بما فى المعرفة من رسالة ومغزى، وهو اقتناع عقلى.

(٤) يتحول هذا إلى ضابط من ضوابط السلوك أى جزء من عناصر الأخلاق التى يتحلى بها الفرد.

(٥) حتى إذا شاع هذا بين الناس ، يصبح من ضوابط السلوك الاجتماعى، وتصبح الجماعة قادرة على الأداء السليم تلقائيا. أدوات هذه التربية الأخلاقية، واستزراع مكارم الأخلاق فى

البيئة الاجتماعية، هى منظومة التعليم والتربية بسائر عناصرها فى المدرسة وفى خارج المدرسة. لا تكتمل المراحل الخمس إلا بالتكامل بين البيت والمدرسة والجامعة، ووسائل الإعلام جميعا ومؤسسات المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية - المؤسسات الجماهيرية.. الخ).

إن دور الفرد - فى سلوكه وأدائه - ودور العشيرة فى حماية البيئة يمثل حجر الزاوية فى صون البيئة وإصلاحها. وعلى كل منا أن يؤدى دوره.

الإسلام وصون البيئة

الإسلام، شأنه شأن الأديان جميعا، يحث على مكارم الأخلاق التى تصح بها علاقات الأفراد بعضهم مع بعض، وعلى مكافحة الفساد أى الضرر الذى يفسد المحيط الحيوى وهو الحيز الذى يعيش فيه الإنسان ويمارس نشاطه. ذلك لأن المحيط الحيوى تحكمه نواميس غاية فى الدقة والاتزان، هذه النواميس جزء من القوانين السرمدية التى تضبط حركة الكون جميعا، وتجاوز هذه النواميس هو الفساد الذى حذر منه القرآن فى عشرات الآيات ﴿ **لا تعثوا فى الأرض مفسدين** ﴾. والفساد الذى تشير إليه الآيات الكريمة يجمع الوجهين اللذين تشير إليهما علوم البيئة الحديثة:

(١) فساد البيئة التى يعيش فيها الإنسان (التلوث).

(٢) فساد الموارد التى يعتمد عليها الإنسان وتدهورها.

نشير إلى الآية الكريمة ﴿**ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس ليذيقهم بعض الذى عملوا لعلهم يرجعون**﴾ - الروم/٤١. يتضمن تسلسل عناصر الرسالة التى تحملها الآية أربعة أمور:

١ - ظهر الفساد فى البر والبحر ، أى ظهر التدهور البيئى فى المحيط الحيوى بقطاعيه اليابس والمائى.

٢ – بما كسبت أيدى الناس، أى نتيجة عمل الإنسان غير المرشد الذى لم يراع قواعد التوازن البيئى.

٣ – ليذيقهم بعض الذى عملوا ، أى يصيبهم بعض الضرر: فساد البيئة بالتلوث الذى يضر بصحتهم، وفساد الموارد الطبيعية الذى ينقص من معاشهم.

٤ – لعلهم يرجعون ، أى يعودوا إلى رشدهم فيصلحوا الذى أفسدوا ويقلعوا عن السلوك غير الرشيد الذى أفسدوا به بيئتهم.

مسئولية الأمانة

الأمانة التى حملها الإنسان، والخلافة التى كرم الله الإنسان بها، والمسئولية التى هى جزء من فطرة الإنسان، هى فى جملتها صون التوازن البيئى على كوكب الأرض. ويؤذن لى أن أشير إلى طرف من قصة سيدنا نوح عليه السلام.

– كان فلك نوح هو الوسيلة الوحيدة للنجاة أى للبقاء، والبقاء هو حفظ النوع.

– أمر الله نوحا أن يحمل معه الكائنات الحية الأخرى التى خلقها الله وجعلها من عناصر المحيط الحيوى. وأمره أن يحمل من كل نوع زوجين اثنين وهى الوحدة القادرة على حفظ النوع وصونه وتحقيق بقائه. القرآن أوجز فى إشارته إلى زوجين اثنين، والتوراة

فصلت وذكرت أن أمر الله تضمن سبعة أزواج من كائنات بعينها، وثلاثة أزواج من كائنات أخرى وهكذا. ولكن المقصود فى الحالين هو العدد من الأفراد القادر على حفظ النوع.

- أمر الله نوحا - من بعد - أن يحمل معه أهله أى عناصر الجنس البشرى الذى ستحفظ نوعه وتحقق بقاءه، نجاة نوح وحده لا تعنى بقاء النوع.

يعنى هذا أن القاعدة هى أن للكائنات جميعا - ومنها الإنسان - حق البقاء ، لأن الجميع شركاء فى المحيط الحيوى الذى شاءت إرادة الله أن يكون مهادا للحياة. لأن الله لم يخلق الكائنات عبثا بلا غاية، والواقع أن لكل كائن من الميكروب الدقيق إلى الحيوان الكبير دور فى حفظ توازن الحياة. يعنى هذا أن نوحا - قائد الفلك - هو المسئول عن سلامة الكائنات جميعا، لا فرق بين نوع ونوع. وأنه المسئول عن إتاحة فرص البقاء. هذه هى الأمانة التى حملها والخلافة التى كرمه الله بها.

فُلك نوح هو رمز له شبه فى الحاضر. إذ عندما صعد نفر من الناس إلى الفضاء بسلطان ما حملهم من صواريخ، نظروا من عل إلى كوكب الأرض فرأوه سفينة سابحة فى الفضاء. وعلموا أنها السفينة الواحدة التى تحمل الحياة بكل أنواعها، وأن الكواكب الأخرى التى لا يحصى عددها إلا الله تبدو خاوية. الكرة الأرضية هى الفلك، ونوحها هو الإنسان المسئول عن حسن إدارتها بأن:

- يحفظ توازناتها ونواميس النظم البيئية.
- يحقق للأنواع جميعا البقاء.
- يحمى البيئة مما يلوثها ويفسد صحتها.
- يأخذ من مواردها ما يكفى حاجته المشروعة ولا يستنزف مواردها بالإسراف الذى نهى عنه الإسلام.

هذه هى مسئولية الإنسان (الجنس البشرى) ، وهى مسئولية حمل الأمانة، والاستخلاف الذى هو تكريم الله للإنسان.

حفظ التنوع الإحيائى

من القضايا البيئية التى شُغل العالم بها (صون التنوع الإحيائى)، قضية وضعت لها اتفاقية دولية عام ١٩٩٢ واستكملت دول العالم - ومنها مصر - إجراءات التوقيع والتصديق عام ١٩٩٤ وأصبحت معاهدة دولية فى حيز التنفيذ. هذه الاتفاقية تدعو إلى صون الأنواع النباتية والحيوانية جميعا. فماذا قال الإسلام منذ ١٤ قرنا؟

١ - إن لهذه الأنواع حق البقاء والحياة، وهى شركاء الإنسان فى المحيط الحيوى، ومن مسئوليات الإنسان صون حياتها على نحو ما أشارت إليه قصة سيدنا نوح عليه السلام وفلكه.

٢ - إن هذه الأنواع رُصَفَاءَ للإنسان - أى: تحاكى الإنسان - فى عبادة الله وتسبيحه.

٣ – فى أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام الكثير من الحث على الرفق بالحيوان، وحديثه الشريف عن المرأة التى عُذِّبَتْ فى هِرَّة حَبَسَتْهَا، فَلَمْ تُطْعِمْهَا ولم تتركها تأكل من خَشَاش الأرض.وعن الشخص الذى سقى كلبا يلهث من العطش فَشَكَرَ اللهُ لهُ فَغَفَر له، وقوله الجامع: (فى كل كبدٍ رَطْبة أجرٌ). ولعن – عليه الصلاة والسلام – (مَن اتخذ شيئًا فيه روح غَرَضًا) أى جعل منه هَدَفًا يلعب ويتلهى بالتصويب عليه.

كذلك نهى النبى الكريم عن استيقاد النار فى موضع قرية النمل. وقد روى البخارى ما معناه أن الرسول عليه السلام ذكر أن نملة قرصت نبيًّا من الأنبياء، فأمر بقرية النمل أن تحرق، فأوحى الله إليه: أفى أن قرصتك نملة أهلكت أمة من الأمم تسبح. ونهى عن قطع شجرة فى الفلاة يستظل بها الإنسان والحيوان.

نعم إن الإسلام حلل الصيد، ولكن بقصد الطعام والإفادة من الحيوان، ودون تجاوز لحدود الحاجة المشروعة، ودون أن يكون القصد هو اللهو والتقتيل. هذه مسألة هامة لأن علوم البيئة وصون الحياة البرية تدعو إلى الإدارة السليمة لمجموعات الحيوان البرى، ويكون الصيد والقنص المنضبط من وسائل صون الحيوان وتحقيق التوازن بين أعداده وأعداد شركائه فى الحيز وما يتاح من كلأ ومرعى. الصيد بقدرٍ مباح ، والإسراف فى الصيد منكر.

من الوسائل المعروفة لصون الحياة البرية، إنشاء المحميات الطبيعية، وقد صدر فى مصر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ يخول لسيد رئيس مجلس الوزراء تخصيص مناطق لحماية البيئة بما فيها من ظواهر طبيعية ومن نبات وحيوان. وتوجد فى مصر حاليا ٢١ محمية طبيعية تمثل الأنماط البيئية فى ربوع مصر جميعا. وكذلك تفعل دول كثيرة وخاصة بعد إقرار الاتفاقية الدولية لصون التنوع الإحيائى.

وقد سبق التراث العربى فى هذا المضمار، وأقره الإسلام وزكاه، هذا هو نظام الحمى. وأكرم الأحمية الحرمان. الحرم حول مكة أمان لناس والحيوان والنبات. وقد روى البخارى أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال يوم فتح مكة: (فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة لا يعضد شوكه ولا ينفر صيده..) وحرم الرسول عليه الصلاة والسلام المدينة المنورة، قال: (إن إبراهيم حرم مكة وأنى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها).

أما الحمى فهى مناطق ينظم استغلال مواردها، كأن يمنع فيها قطع الشجر، أو أن يخصص مرعاه لدواب الجيش فى زمن السلم، أو أن يخصص لدواب الحج، أو أن يخصص لتربية النحل. الغرض من الحمى هو صون النظام البيئى كله وحمايته من الاستغلال غير المنظم الذى يؤدى إلى التدهور. ليكون كل شىء بقدر.

البيئة وحقوق الإنسان

إن أول حق للإنسان هو حق البقاء ، أى أن تتيسر له متطلبات البدن الغذائية الكافية للبقاء والنمو، وأن يتوقى الغوائل التى يتلف بها بدنه أو تختل بها وظائفه الفسيولوجية. وأن يتوقى العوامل التى تضر بقواه العقلية والذهنية أو تخل بتوازنه النفسى وصحة مزاجه.

الاحتياجات الأساسية للإنسان: الغذاء الكافى، الصحة الجسمانية والعقلية والنفسية، التعليم، العمل النافع، الكساء والمسكن المناسب، قدر من الترويح، والأمن والحرية. كل هذه الأمور تهيىء للإنسان ظروف البقاء الصحى. بقاء الفرد وتيسير احتياجاته الأساسية يعتمد على الإطار الاجتماعى. إن الإنسان فرد فى مجتمع، والمجتمع يشمل حيزا من المحيط البيئى ذا سمات هى حصيلة التفاعل بين البيئة الفطرية بظروفها ومواردها وبين الجماعة وآثارها الإيجابية والسلبية على الحيز البيئى.

تكون البيئة مناسبة لحياة الإنسان إن تحقق لها التوازن والصحة. التوازن البيئى يتصل بالموارد الطبيعية وطاقة النظم البيئية على العطاء، وقد شاع تعبير التنمية المتواصلة (المستدامة) أى التنمية التى يتصل بها عطاء البيئة ولا ينقطع. وصحة البيئة هى اكتمال العناصر

والأحوال الملائمة لحياة الإنسان، وقد شاع التعبير عن هذا بفكرة نوعية البيئة. من هنا تبرز ملامح حقوق الإنسان فى أن يكون فى جماعة تتوازن عددا واستهلاكا مع الموارد البيئية، وأن تكون للبيئة نوعية تناسب صحة الإنسان.

فكرة التنمية المتواصلة، أى أن يكون المدى الزمانى لتنمية الموارد الطبيعية ممتدا ليسد حاجات الحاضر دون الإضرار بالمستقبل، يعنى مراعاة حقوق الجيل الحاضر وحقوق أجيال أبناء وأحفاد يولدون ويعيشون فى الغد. كأن سؤالا يطرح على جماعة الحاضر، هل تترك من بعدها مراع قادرة على إطعام قطعان الغد، ومزارع مصانة الخصب قادرة على إنتاج محاصيل للغد، ومصايد حافظة لقدرة الإنتاج تكفى للغد؟ أم تستنزف بالاستهلاك الباهظ هذه الموارد بما يضع الأجيال القادمة فى حرج ؟

فى مجال نوعية البيئة، نذكر أن الإنسان يعيش وتتأثر وظائفه الحيوية بأحوال البيئة فى مسكنه وفى موقع عمله وفى إطار الحلة السكنية – قرية أو مدينة – التى يتنقل فى ربوعها. الأحوال البيئية فى هذه المواقع تعتمد على البناء الفيزيقى للسكن وموقع العمل وحلة السكن. وعلى السلوك الإنسانى لأفراد الجماعة وللجماعة فى جملتها.

البناء الفيزيقى للمسكن يتصل بتصميم البناء وبما استخدم من مواد لبناء، وهل أخذ المهندس فى الاعتبار الظروف البيئية السائدة

(درجات الحرارة – المطر – الرياح) بحيث يكون المسكن مريحا؟ قد كان لدى البنائين القدامى اجتهادات عظيمة فى تصميم المبانى وفى اختيار مواد البناء بما يحقق التواؤم بين البيئة والمبنى. وقد بذل المهندس المصرى الجليل حسن فتحى عمره ليبصرنا بأهمية الربط بين البيئة والعمارة. ومن حق الإنسان أن يجد الراحة البدنية والنفسية فى مسكنه.

سلوك أفراد الأسرة فى المسكن الواحد عامل مؤثر على نوعية البيئة. الكبار من المدخنين يفسدون هواء المسكن على غيرهم. وفى موقع العمل يتعرض العامل للظروف البيئية السائدة: الحرارة، الرطوبة، الضوضاء، الأبخرة، والدخان، والغبار. ومن حق العامل على صاحب العمل أن يتحقق من تحسين نوعية بيئية العمل، وهذا مجال واسع لعلوم الصحة المهنية التى تعنى بها كليات الطب والمعهد العالى للصحة المهنية. كذلك يتعرض الفلاح فى بيئة الحقل للعديد من الكيمياويات الزراعية (الأسمدة والمبيدات) وهى مواد ذات أضرار صحية.

قد يتسع مدى التلوث البيئى إلى خارج القطر الذى كان مصدره، كالأمطار الحمضية التى تعبر سحاباتها الحدود، وتلوث الأنهار الدولية الذى ينشأ فى أعالى الأحواض ويجرى إلى ما دونها من أقطار المصب، وتلوث البحار المغلقة كالبحر الأحمر والبحر الأسود والبحر

المتوسط تبرز هنا حقوق الجيرة والمشاركة فى الحيز، هذه حقوق جماعات (دول).

وتأتى مجموعة القضايا البيئية الكوكبية، أى التى تؤثر على بعض الظواهر الطبيعية العامة. زيادة ملوثات الهواء التى قد تسبب تغير المناخ فى غضون القرن الحادى والعشرين وتلك التى قد تسبب تدهور طبقة الأوزون التى تحمى الحياة على سطح الكرة الأرضية من الآثار المدمرة لبعض عناصر الإشعع الشمسى (الأشعة البنفسجية). هذه التغيرات البيئية ذات مدى عالمى يشمل القارات جميعا، وتتأثر بها البشرية جميعا بصرف النظر عن المتسببين وغير المتسببين. هذه أمور تطرح أسئلة تتصل بحق الجماعات فى توقى الأضرار وفى أن تدفع عن نفسها آثارها. ولكن البلاء إن وقع يكون عاما.

هذه أسئلة تتصل بأمور الأخلاق والمسئولية وحقوق الناس لم تعهدها الجماعة الإنسانية من قبل، ولا تجد سبيلا إلى تناولها إلا بعقد الاتفاقات الدولية، وما تزال العديد من هذه الاتفاقيات موضع الجدل وليس موضع التنفيذ.

مما سبق يظهر أن الإنسان معرض لمخاطر بيئية تفسد حياته، وأن له حق فى توقى هذه المخاطر ودفعها عن نفسه. ولكن الفرد غير قادر على توقى هذه المخاطر فى مسكنه وفى موقع عمله وحلة مسكنه وفى الوطن والإقليم والعالم جميعا. بل أن الدراسات أظهرت إن الإنسان

فيما قبل مولده، وهو بعد جنين لم يولد، يتأثر بالبيئة التى تعيش فيها الأم والأسرة. إنما تكون القدرة على دفع الضرر وعلى صون حق الفرد فى البيئة الصحية منوطة بالجماعة أى بالوطن وما يكون عليه البناء الاجتماعى والنظام السياسى (الأدوات التى تدير بها الأمة أمورها). هذه جميعا أمور مستحدثة، لم تتبين البشرية أبعادها إلا فى النصف الثانى من القرن العشرين. بعض الدول نصت دساتيرها على حق الإنسان فى بيئة صحيحة، وبعض الدول وضعت قوانين وتشريعات تستهدف الحفاظ على البيئة وفتحت الباب أمام الأفراد والجمعيات الأهلية لرفع شكاواهم إلى المحاكم درءًا للأضرار البيئية، وقانون البيئة المصرى (القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤) من هذه القوانين.